الاقتصادي

14

العدد (2345)
السنة التاسعة - الثلاثاء
(27) كانون الاول 2011

أسعار العملة في مزاد البنك المركزي

السعر الأساسي الذي رسا عليه البيع	١١٧٠/ دينار/ دولار
المبلغ المباع من قبل البنك بالسعر المعلن	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء/ (دولار)	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
عدد المصارف المساهمة في المزاد	٢١

اسعار النفط

خام القياس الأوروبي مزيج برنت	١٠٦ دولارات للبرميل
الخام الأمريكي الخفيف	٨١,٢٦ دولار للبرميل

غياب الرؤى الإستراتيجيّة الاقتصاديّة خلال عام ٢٠١١

خبراء لـ(المدى): البعد السياسي يلقي بظلاله على القرار الاقتصادي

□ بغداد/ احمد عبد ربه

اجمع عدد من الخبراء الاقتصاديين على أن عام ٢٠١١ لم يشهد تطور ملحوظاً في القطاعات الاقتصادية باستثناء السياسة النقدية التي حققت نجاحاً لافتاً للنظر.

وأكدوا في أحاديث لـ(المدى الاقتصادي) ان القرار الاقتصادي مازال مقيداً ومسوراً بالبعد السياسي في ظل غياب الرؤية الإستراتيجية الحقيقية الكفيلة بالنهوض الاقتصادي على مستوى القطاعات كافة.

و قال الخبير الاقتصادي ماجد الصوري: ان الاستثمارات المحلية والأجنبية خلال عام ٢٠١١ لم تكن بمستوى الطموح بسبب وجود المعوقات الحقيقية التي مازالت تمثل الهواجس الأكبر للمستثمرين كالبيئة القانونية والاجراءات الحكومية والاستقرار السياسي والامني.

واضاف الصوري: ان الأموال المتحققة من خلال الايرادات النفطية يجب ان تستخدم في مصلحة التنمية الاقتصادية والنهوض بواقع القطاعات الاخرى لافتاً إلى ان وعود الحكومة بتحسين الخدمات للمواطنين وبالخصوص الكهرباء لم تكن ذات قيمة و نتائج فعلية، حيث ما تزال البنية التحتية للخدمات مدمرة بالكامل.

وتابع الصوري: على الرغم من مرور عامين على المبادرة الزراعية التي اطلقتها الحكومة لم تجن ثمارها، حيث مازال القطاع الزراعي يعاني الإهمال. مشيراً الى وجود توجهات من الحكومة

حمزة الجواهري

علي الفكيكي

ماجد الصوري

فاروق الرمضاني

ووعود من دول الجوار بزيادة التبادل التجاري وغياب الاهتمام بتعويض الاستيرادات الاجنبية.

ودعا الى انشاء مصرف تنموي برأس مال كبير تقوم من خلاله الحكومة بجمع الموارد المبعثرة وتوجيهها بشكل علمي ومدروس من اجل تنمية القطاعات كافة.

واشاد الصوري بالسياسة النقدية المنتهجة من قبل البنك المركزي العراقي التي هي الوحيدة التي كانت تحصد نتائج ايجابية على الاصعدة كافة من خلال زيادة الثقة والاستقرار النسبي للدينار العراقي وانخفاض نسبة التضخم الى درجة كبيرة.

وأشاد الصوري كذلك بالنجاحات المتحققة جراء السياسة النقدية لافتاً الى ان هذه السياسة لا تستطيع بمفردها تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة ما لم يكن هنالك تناغم بين السياستين المالية والنقدية معاً.

واضاف الصوري: ان المشكلة الاساسية التي تعاني منها القطاعات الاقتصادية تكمن باهتمام الطبقة السياسية بتحقيق المكاسب الشخصية والحزبية على حساب التنمية الاقتصادية.

وتابع الصوري: ان الارتقاء بعموم المشهد الاقتصادي يتطلب وجود خطة واضحة المعالم يتفق عليها جميع السياسيين والاقتصاديين تمثل الحد الادنى لمطالب التنمية الاقتصادية مؤكداً ان الحلول المطروحة سابقاً ترقيعية وارتجالية وغير جذرية ولا تؤدي الى النتائج المرجوة.

ولفت الى وجود فهم خاطئ لاقتصاد السوق مبيناً ان اغلب السياسيين يعتقدون انه اقتصاد الخصخصة، في وقت انه لا يعني غياب دور الدولة التنظيمي والانتاجي وخصوصاً في المرحلة الحالية.

ودعا الى ان تأخذ الموازنات المقبلة بنظر الاعتبار جزءا كبيرا للتنمية الاقتصادية بالاضافة الى اعطاء دور مهم وبارز للقطاع الخاص.

الى ذلك قال الخبير الاقتصادي علي الفكيكي لـ(المدى الاقتصادي): شهد عام ٢٠١١ تركيزاً على الاستثمارات النفطية، في وقت لم تحظ القطاعات الاخرى بالنظرة الواقعية الشاملة كالإسكان والزراعة والصناعة والخدمات والتي يندرج في مقدمتها الكهرباء كونها المحرك الاساسي للقطاعات كافة.

واضاف الفكيكي: من المشاكل التي واجهت الاستثمار في العراق البيروقراطية التي ورثت من النظام السابق بالاضافة الى وجود عمليات الفساد المالي والاداري. وتابع الفكيكي: بالنسبة للسياسة النقدية فإنها حققت نجاحات لافتة للنظر.

القطاع النفطي

اعتبر الخبير النفطي حمزة الجواهري ان قطاع النفط والغاز خلال ٢٠١١ كان الابرز من خلال الانجازات المتحققة على صعيد القطاعات الاقتصادية الاخرى كافة.

وقال الجواهري لـ(المدى الاقتصادي): من ابرز الاستثمارات النفطية قيام شركات النفط العالمية بتطوير بعض حقول النفط مثل حقل الرميلة والزبير وحقل غرب القرنة وغيرها عن طريق عقود جولات التراخيص التي ابرمتها وزارة النفط مع الشركات العالمية لافتاً الى ان الجهود التي قامت بها الوزارة خلال هذا العام كانت جهوداً متواضعة جداً لا تتناسب مع حجم الحاجة الكلية للطاقة وخاصة في توفير البنية التحتية الكافية لتصدير كميات النفط التي ستكون حصيلة تطوير هذه الشركات.

واضاف الجواهري: على الوزارة البدء بمد خطوط انابيب للغاز والنفط واستكمال الشبكات النفطية الضخمة لنقل النفط والغاز من حقوله الى مناطق التصدير. واشار الى ان عقد الغاز الذي تم توقيعه من قبل وزارة النفط مع شركتي متسيوبوشي وشل يعد خطوة الى الامام مبيناً ان الغاز كان يحرق على مدى سبعين عام.

ودعا الى ضرورة الاسراع بتنفيذ شبكات عملاقة تقوم بنقل الغاز وجمعه لان هذه الخطوة ستشجع على الاستثمار في الصناعات المختلفة مثل انتاج الكهرباء بالاضافة الى الاستهلاك المنزلي من الغاز.

ولفت الى اهمية اعادة الحياة الى الخط الاستراتيجي العملاق بالاضافة الى بناء خط آخر بمحاذاة نهر دجلة يختص بالنقل النفطي الثقيل واستحداث مصاف جديدة متطورة ترتقي إلى مستوى المصافي العالمية، واكد على ضرورة الاسراع بإقرار قانون النفط والغاز والذي بدوره سوف ينظم العلاقات بشكل جيد بالإضافة الى تنظيم مسألة التطوير والاستثمار وضرورة الاهتمام بمبدأ الشفافية واعطاء المجتمع المدني دوره الفاعل والقوي في دعم الشفافية.

القطاع النقدي

أكد الخبير المصرفي فاروق الرمضاني نجاح البنك المركزي العراقي في سياسته النقدية خلال عام ٢٠١١.

وقال الرمضاني لـ (المدى الاقتصادي): ان السياسة النقدية التي سار عليها البنك المركزي كانت بمنتهى الدقة والوضوح والحرفية على المستويات كافة من خلال استقرار وثبات الدينار العراقي على الرغم من التداعيات السياسية والامنية التي يعيشها البلد.

واضاف الرمضاني: ان البنك المركزي قام بطرح كمية من النقد في سبيل تعزيز قدرة الدينار مبيناً انه اعطى مصداقية كافية للشركات التي تتطلع للتعامل مع العراق بأن سياسته النقدية رصينة وهذا مؤشر مهم للحفاظ على قوة الدينار.

ودعا وزارة المالية لتقديم المساعدة للمصارف الخاصة ومنحها الفرصة الكافية لتقديم خدماتها والمساهمة في تنشيط الدور المالي في المجتمع من خلال القروض التشجيعية والتجارية والصناعية. وطالب بالسيطرة على عمليات تهريب العملة المحلية الى الخارج.

القطاع الزراعي

واعتبر الخبير الزراعي عبد الحسين الحكيم ان التخصيصات المالية التي منحتها الحكومة لوزارة الزراعة خلال موازنة عام ٢٠١١ لا تتناسب والحاجة المادية لهذا القطاع.

وقال الحكيم لـ المدى الاقتصادي: ما تزال الحكومة تتعامل مع وزارة الزراعة بالدرجة الاخيرة من حيث التخصيصات المالية مقارنة مع باقي الوزارات مشيراً الى ان هذا القطاع بإمكانه الاضطلاع بدور كبير في تحقيق ايرادات كافية تعتمدها الدولة كمصادر للدخل.

واضاف الحكيم: على الرغم من قلة التخصيصات المالية الا ان الوزارة قامت ببعض الانجازات وان كانت نسبية ومنها الاستمرار في منح القروض للراغبين في الاستثمار في القطاع الزراعي من خلال صناديق الاقراض التخصصية و توفير السيولة النقدية للمزارعين وإمدادهم بالاسمدة و منظومات الري الحديثة.

وتابع الحكيم: نتطلع لان يكون عام ٢٠١٢ عام تصنيع المنتجات الزراعية وكذلك استصلاح الاراضي الملحية وزيادة البقعة الزراعية للمحاصيل الزراعية كافة.

القطاع السياحي

عبر الخبير السياحي مجيد العزاوي عن اسفه لما شهدته المواقع السياحية في العراق من اهمال خلال عام ٢٠١١ والاعوام التي سبقته، .

وقال العزاوي لـ(المدى الاقتصادي): ان معظم المواقع السياحية والآثارية لم تسلم من الحروب والويلات التي عانى منها العراق بالاضافة الى غياب الاهتمام بهذه المرافق السياحية فما يزال قانون السياحة والاثار يراوح مكانه في مجلس النواب.

واضاف العزاوي: بالنسبة لحركة السياحة الدينية خلال عام ٢٠١١ فقد اقتصرت على قيام القطاع الخاص ببعض التوسع في انشاء فنادق ومطاعم فاخرة في بغداد والنجف وكربلاء.

ودعا الحكومة لوضع خطة واضحة لتنشيط السياحة بكل اشكالها والتشجيع على تنمية المشاريع السياحية لان الحاجة ملحة الى انشاء منتجعات كبيرة بالاضافة الى التوسع الاسكاني في المناطق السياحية كافة مشيراً الى ضرورة فسح المجال للشركات السياحية كافة لاستقدام مجاميع سياحية من الدول كافة وتوقع ان يكون عام ٢٠١٢ عامرا بتنمية البنية التحتية والمنشآت السياحية وتعميم موضوع التدريب السياحي وتهيئة الكوادر المتخصصة بالاضافة الى اصدار تشريعات خاصة لأغراض تصنيف المنشآت السياحية تتناسب مع الظروف الحالية.

ولفت الى ان يكون القطاع الخاص هو الرائد في هذا الاتجاه من خلال مساعدة حكومية عن طريق انشاء بنك للقروض السياحية بالاضافة الى الانفتاح على النشاط العالمي والتخطيط السياحي الحديث.

يذهب بعض المختصين الى أن العراق سيشهد تخطيطاً اقتصادياً إستراتيجيا خلال ٢٠١٢ افضل مما كان عليه عام ٢٠١١، وأن التوجه الاقتصادي للعام الجديد سيكون أفضل من٢٠١١ وذلك بسبب الخطط الإستراتيجية التي يسعى العراق الى تحقيقها وهذا ما لاحظناه على الوزارات في الآونة الأخيرة، ما سيجعله في مقدمة الدول لعام ٢٠١٢ لكونه مستقراً اقتصاديا على الرغم من التدهور النسبي على الصعيد السياسي وهذا دليل على وضع خطواته في بداية الطريق الصحيح.

أبرز أحداث العراق الاقتصاديّة هذا العام

بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

شهد عام ٢٠١١ توقيع العديد من الاتفاقيات وافتتاح عدد من المعارض التجارية المهمة على الرغم من تأكيدات عدد من الخبراء الاقتصاديين على غياب الرؤية الإستراتيجية القادرة على الارتقاء بأداء القطاعات الاقتصادية المختلفة .

وذكرت أوساط اعلامية مطلعة ان الفعاليات والانشطة الاقتصادية الحكومية اشتملت على محاور وقطاعات دون غيرها ، فيما وصفت اوساط اجتماعية ان هذه الفعاليات لم تلب الحاجات الفعلية ولم ترتق الى مستوى الطموح .

كانون الثاني :

شكل العراق لجنة من وزارة المالية والبنك المركزي وديوان الرقابة المالية ووزارة الخارجية لحماية الاموال العراقية .

في ١٠ من الشهر ذاته وقع العراق اتفاقية اقتصادية طويلة الأمد مع الأردن لتحسين التبادل التجاري بين البلدين، وفي ١٥ منه وقع العراق مع شركة اليكستروم عقداً لتنفيذ مشروع القطار المعلق، وفي ١٦ من الشهر صوت مجلس الامن على تمديد حصانة الاموال العراقية.

وفي ٢٠ من الشهر ذاته بدأت الحكومة بمد انبوب نفطي عبر اراضيها وصولاً إلى سوريا لايصال الغاز الايراني الى البحر المتوسط، وفي ٢٣ من الشهر وقع العراق اتفاقاً مع ألمانيا لتطوير المشاريع النفطية والحقول بقيمة مليارين.

شباط :

وقع العراق اتفاقاً مع شركة بيرونك الألمانية لتطوير المصارف الحكومية، وفي ٧منه وقعت وزارة الاتصالات اتفاقاً اولياً مع شركة (STC) السعودية لربط العراق عبر منظومة الكيبل الضوئي بدول الجوار.

آذار:

أطلق رئيس الوزراء مهلة المئة يوم لتطوير الوضع الاقتصادي والخدمي للمؤسسات الحكومية، وفي ١٥ من الشهر انتهى العراق من اعداد هيكلة تطوير المدفوعات في المصارف الحكومية، وفي ٢٤ مارس، اعلنت الحكومة انها اتفقت مع الاتحاد الاوروبي على تطوير نظام الصكوك في المصارف الحكومية.

نيسان:

وقعت الحكومة اتفاقية لمدة سنتين مع تركيا لتطوير المصانع واعادة تأهيلها في البلاد، وفي ٧من الشهر نفسه أعلنت وزارة التجارة الاتحادية ان ٥٠ شركة عالمية وإقليمية ومحلية شاركت في المعرض الثاني للبناء ومستلزمات الإسكان الحديث.

وفي ١٠ ابريل افتتحت وزارة الكهرباء محطة الصدر الغازية بطاقة تصل إلى ٣٢٠ ميغا واطاً وبقيمة ١٠٠ مليون يورو، وفي ٢٨ اعلنت الحكومة ان حجم التبادل التجاري مع تركيا بلغ ١٢ مليار دولار.

أيار :

اتفقت وزارة الكهرباء مع مثيلتها الإيرانية على استيراد ٢٥ مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي لتوليد ٢٥٠٠ ميغا واط من الكهرباء، وفي ١٧ منه اتفقت وزارة النفط مع حكومة كوريا الجنوبية على تزويد تصدير النفط الخام من ١٦٦ الف برميل يوميا على ٢٥٠ الف برميل يوميا.

٢٣ من الشهر قامت الكويت بتجميد اموال شركة الخطوط الجوية العراقية في الاردن، وفي ٢٩ منه حل العراق قضية تجميد اموال الاردن جراء تجميد الكويت لأرصدة شركة الخطوط الجوية العراقية.

حزيران :

ابرمت وزارة النفط عقدين نهائيين مع شركة النفط التركية، وشركة كويت انرجي الكويتية، وشركة كوكاز الكورية، لتطوير حقلي سيبة والمنصورية الغازيين ضمن جولة التراخيص الثالثة بعد موافقة مجلس الوزراء على العقد الاولي.

وفي ١٢ يونيو اعلنت واشنطن تحملها حماية الاموال العراقية، فيما اتفق العراق في ١٧ منه مع تركيا على تأسيس شركة سككية مشتركة بينهما، وفي ٢١ من الشهر نفسه اعلنت وزارة النقل انها اتفقت مع فرنسا على تطوير مطارات البلاد وتجهيزها بمعدات حديثة.

وفي ٢٦ من الشهر نفسه اتفقت وزارة النقل مع فرنسا على تطوير الخطوط السككية في البلاد وفق نظام الدفع بالآجل، وفي ٢٩ من الشهر نفسه أعلنت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي أنها خصصت ٥٠٠ مليون دولار لبناء مجمعات سكنية لذوي الدخل المحدود ضمن خطتها لتخفيف الفقر في البلاد.

تموز:

وقعت وزارة الكهرباء عقدا مع شركة أي (سي جي) الإيرانية لمد أنبوب الغاز بقيمة ٣٦٥ مليون دولار، وفي ٢ من الشهر ذاته قررت وزارة الاتصالات إدخال منظومة اتصالات تستوعب ٤٠٠ ألف خط ضوئي بالتنسيق مع شركات عالمية، وفي ٣ من الشهر ذاته أبرمت وزارة العلوم والتكنولوجيا اتفاقية لمدة ٥ سنوات وبقيمة ٢٥٦ مليار دولار مع إيران لتطوير المشاريع التقنية والتكنولوجيا في البلاد.

وفي ٦ يوليو وقعت هيئة الإعلام والاتصالات عقدا مع شركة ايسكوم السويدية بقيمة ٨٠٠ الف يورو لاستيراد ٨ أجهزة الكترونية لفحص خدمة الهاتف النقال، وفي ٨ من الشهر ذاته أنجزت وزارة المالية الحسابات الختامية للسنوات ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ . وفي ٢٣ من الشهر نفسه اعلن مكتب نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة ان العراق وافق على مشروع للشركة الصينية العالمية المكلفة بتطوير حقل الاحدب لزيادة إنتاجه إلى ٢٠٠ ألف برميل، وفي ٢٤ منه قررت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي إيقاف دخول البضائع غير المرخصة من الشركات الأجنبية التي تعاقد العراق معها لفحص البضائع في دول المنشأ، بينما اتفقت وزارة الصناعة في ٢٨ تموز مع وزارة الصناعة والمعادن الجيكية على استثمار الشركة العامة للحديد.

آب:

استكملت التصاميم النهائية لمصفى كربلاء النفطي، وتم توقيع مذكرة تفاهم مع الشركة الاستثمارية الايطالية لمدة ستة أشهر لاكتمال عمليات تمويلها وتوفير الكوادر الفنية لبدء العمل في مشروع مصفى كربلاء، وفي ٧منه شكل العراق لجنة فنية لمناقشة اضرار ميناء مبارك على الموانئ العراقية، فيما اعلنت النفط في ١٤منه ان ٤١ شركة عالمية تشارك في جولة التراخيص الرابعة.

وفي ٢٠ آب اعلنت وزارة المالية انها انجزت الحسابات الختامية لعام ٢٠١٠ لجميع الوزارات والهيئات الحكومية، وفي ٢٢ من الشهر أعلنت وزارة النقل ان الحكومة الأردنية وافقت رسمياً على مد خط سككي من ميناء العقبة إلى الحدود العراقية، وفي ٣٠ منه دخلت ١٦ شركة إيطالية للعمل في مجال الإسكان عن طريق الدفع الأجل.

أيلول:

طرحت وزارة البلديات رسميا جولة التراخيص الرابعة بمشاركة ٤٤ شركة عالمية، في ١٤ من الشهر ذاته اعلنت الحكومة ان مستوى التبادل التجاري بين العراق والكويت انخفض الى ١٠٠ مليون دولار بسبب أزمة ميناء مبارك.

في ١٥ من الشهر نفسه كشف مجلس الوزراء أن ديون العراق وفق نادي باريس بلغت ٢٣ مليار دولار، فيما اطلقت الهيئة الوطنية للاستثمار في ١٧ منه التسجيل على مشروع بسماية السكني جنوب العاصمة بغداد والذي يحتوي على مليون وحدة سكنية.

وفي ٢٣ ايلول وقعت وزارة الاتصالات مع شركة اليكستروم العالمية عقدا بقيمة ٩ ملايين دولار لتنفيذ مشروع بوابات النفوذ الالكترونية، وفي ٢٨ من الشهر ذاته وافقت الحكومة على تطوير حقل عكاز من قبل شركة كوكاز الكورية، وفي اليوم ذاته اعلنت وزارة النقل الاتحادية عن تخصيص ٩٥ مليون يورو لبناء ميناء الفاو كمرحلة أولية في عام ٢٠١٢.

تشرين الأول:

اتفقت وزارة النفط مع شركة ايني الإيطالية على رفع مستوى إنتاج النفط في حقل الزبير النفطي الى مليون و ٢٠٠ الف برميل وكان انتاج الحقل يبلغ حينها نحو ٢٢٧ الف برميل يومياً، وفي ٤ منه قررت وزارة النفط عرض انشاء مصفيين في محافظتي كربلاء وميسان تصل طاقتاهما الإنتاجية إلى ٢٩٠ الف برميل ، وفي اليوم ذاته اتفقت وزارة النقل مع شركة واكسن بارك الإيرانية على تأهيل منظومة السكك الحديد.

وفي ٨ اكتوبر اعلن البنك المركزي العراقي أن صندوق النقد الدولي وافق على سياسة العراق النقدية، وفي ٩ من الشهر نفسه بدأ مجلس محافظة بغداد بانشاء اول مدينة صناعية بقيمة ٢٥٠ مليون دولار في منطقة النهروان جنوبي العاصمة بغداد، فيما اعلنت وزارة الاتصالات في ١١ منه عن الانتهاء من مشروع بوابات النفوذ الالكترونية بكلفة وصلت إلى ١٦ مليون دولار.

تشرين الثاني:

افتتحت وزارة التجارة معرض بغداد الدولي بدورته ٣٨ وبمشاركة ٢٠٠ شركة عالمية وشهد توقيع ٥٠ اتفاقية ثنائية، وفي ٩ تشرين الثاني وافق كل من العراق والكويت على إنشاء سوق حرة قرب منفذ سفوان لتعزيز التبادل التجاري، وفي ١١ منه بدأ العراق اجراءاته لافتتاح منفذ حدودي جديد مع تركيا لتعزيز التبادل التجاري بين البلدين.

وفي ١٣ نوفمبر ابلغت الحكومة شركة أكسن موبل بعدم قانونية العمل في اقليم كردستان، وفي ١٤ من الشهر نفسه اعلنت الحكومة وبصورة مفاجئة عدم قدرتها على دفع الديون المصرية البالغة ٤٠٠ مليون دولار من ضمن موازنة عام ٢٠١٢ ، فيما وافق العراق في ١٥ منه على تأسيس شركة غاز البصرة بالشراكة مع شركة شل المانية وميتسيوبوشي الكورية.

وفي ١٨ نوفمبر اعلنت شركة شل إن انتاج حقل مجنون بلغ٧٦ الف برميل نفطٍ يومياً، وفي ٢٣ من الشهر نفسه وقع العراق عقدا بتمويل من الاتحاد الأوروبي بكلفة ٢٤ مليار يورو لتطوير القدرات البشرية، وفي ٢٦ ابلغ العراق رسميا شركة أكسن موبل بحظر دخولها في منافسات الجولة الرابعة اذا اصرت على العمل في كردستان، وفي ٢٧ منه قال رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني انه حصل على موافقة المالكي على عمل أكسن موبل في تنقيب المواقع النفطية التابعة لاقليم كردستان. وفي اليوم ذاته وقعت وزارة النفط عقداً نهائياً مع شركة شل لتأسيس غاز البصرة برأس مال يقدر بـ٢٠ مليار دولار.

كانون الأول:

افتتح معرض بغداد للاعمار والاسكان بمشاركة ٢٠٠ شركة عالمية وعربية ومحلية، وفي ٢٣ منه أعلنت الحكومة الكويتية تسهيل دخول التجار العراقيين اليها، وفي ٢٥ اعلنت الحكومة العراقية ان خروج العراق من طائلة البند السابع مرهون بالموقف الكويتي.